مجلس الوزراء يشدد على مختلف الجهات بتنفيذ مرسوم حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتحقيق الفائدة للشريحة المستهدفة

عرنوس: التنسيق بين الوزارات لإنجاز المشروعات عبر الوزارية وفق المهل الزمنية

التنسيق بين وزارتي الموارد المائية والكهرباء لضمان وصول المياه إلى كل المناطق

الوطن

اعتبر مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية اليوم برئاسة حسين عرنوس أن المرسوم التشريعي رقم ١٩ الخاص بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يشكل نقلة حقيقية لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع من كل النواحي، ويكرس قضية الإعاقة كجزء من السياسة الوطنية للدولة تجاه المواطنين في المجال الصحي والاجتماعي والإنساني، مشدداً على مختلف الجهات المعنية الحكومية والأهلية بوضع المرسوم بالتنفيذ وتطبيق الالتزام الوارد فيه تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، وفقاً لدور ومهام كل وزارة وجهة بما يحقق الغاية المرجوة منه ويعود بالفائدة على الشريحة المستهدفة.

واعتمد مجلس الوزراء الإطار الوطني الناظم لتبسيط إجراءات الخدمات العامة، وذلك في إطار العمل على تنفيذ المشروع الوطني للإصلاح الإداري، وبهدف تقديم خدمات حكومية مبسطة بطريقة عصرية تعزز تكامل وجودة العمل الحكومي وبما يرتقي بآلية تقديم الخدمات.

ووافق المجلس على تحديد مناطق الوحدات الإرشادية ضمن المناطق النائية وشبه النائية.

وضمن الإجراءات الخاصة بإنجاز متطلبات الحكومة الإلكترونية، أقر المجلس منهجية الترميز الوطني الجديدة للجهات العامة وذلك في ضوء تغيير الهيكلات التنظيمية للعديد من الوزارات عبر تطبيق المشروع الوطني للإصلاح الإداري، ما تطلب تعديل جداول الترميز للجهات العامة، وطلب المجلس من الوزارات تشكيل فرق عمل للتنسيق مع وزارة الاتصالات وتقانة المعلومات لتطبيق منهجية الترميز الجديدة.

ولفت رئيس مجلس الوزراء إلى أهمية التنسيق والتواصل المستمر بين الوزارات لإنجاز المشروعات عبر الوزارية وتذليل أي عقبات أمام وضعها في الخدمة والإنتاج الفعلي وفق البرامج الزمنية المحددة، وجدد التأكيد على التوسع بإنتاج المياه المعبأة لتأمين حاجة السوق المحلية، وتشديد الرقابة واتخاذ أقصى الإجراءات القانونية بحق المتاجرين بشكل غير قانوني بالمياه المعبأة.

وأكد عرنوس الوزارات المعنية إعداد رؤية متكاملة لتحسين واقع الحدائق العامة لناحية المشهد العام والنظافة وتحسين الخدمات المقدمة فيها وتعزيز الرقابة عليها، وتقديم مذكرة حول واقع مياه الشرب في مختلف المحافظات وخطوات التنسيق بين وزارة الموارد المائية ووزارة الكهرباء لضمان وصول المياه إلى جميع المناطق، إضافة إلى واقع محطات التوليد الكهربائي وإجراءات الصيانة فيها ومقترحات الحل لتحسين واقع الكهرباء.

وناقش المجلس مشروع الصك التشريعي المتعلق بتعديل باب العقوبات في قانون العمل رقم ١٧ لعام ٢٠١٠ وتعديلاته بهدف تحديث وتطوير التشريعات العمالية وتوسيع الحماية للعاملين في المنشآت الخاضعة لأحكام القانون المذكور وبما يواكب متطلبات سوق العمل.

كما ناقش المجلس مشروع الصك التشريعي المتعلق بالرسوم المالية وبدلات الخدمات والتراخيص والإجراءات التي تقوم بها وزارة الصحة.

ووافق المجلس على إنجاز المرحلة الثانية من منظومة أتمتة إجراءات العمل في مخبر مركز الخلايا الجذعية في مشفى الأطفال الجامعي وإنشاء قاعدة بيانات للمتبرعين في المركز، وإعداد برمجيات مشفيي الأطفال والبيروني.

ووافق المجلس على تأمين ٥ آلاف طن من بذار البطاطا للموسم الزراعي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، كما وافق على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية ذات الأولوية.

المياه لم تعد إلى مجاريها!

بعد الوكلاء والسورية للتجارة الآن المياه بيد غرف السياحة.. و«حماية المستهلك» تطالب بزيادة منافذ التسويق

منشآت سياحية تتاجر في السوق السوداء!!.. و«التموين» تضبط ١١٥٠٠ عبوة من مخصصاتها

جلنار العلي

يبدو أن قضية المياه المعدنية ستتجدد في كل عام، وسيبقى المواطن ضحية استغلال البائعين الذين يستجرون عبوات المياه بطرق غير شرعية ويبيعونها في متاجرهم أو أكشاكهم بأسعار تفوق التسعيرة الرسمية من دون وجود أدنى رقابة، ويبدو أن هذا الأمر دفع رئاسة مجلس الوزراء في جلستها المنعقدة يوم أمس إلى تجديد التأكيد على التوسع بإنتاج المياه المعبأة لتأمين حاجة السوق المحلية وتشديد الرقابة واتخاذ أقصى الإجراءات القانونية بحق المتاجرين بشكل غير قانوني بالمياه المعبأة.

تشير إحصائيات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك إلى وجود أرباح هائلة من جرّاء الاتجار بالمياه المعدنية، فلولا ذلك لما ضبطت دورياتها ١١٥٠٠ عبوة في محافظتي دمشق وريفها خلال الأيام الماضية، وذلك حسبما كشفه مصدر في الوزارة بتصريح لـ«الوطن»، لافتاً إلى أنها قررت تكثيف جولاتها بالأسواق بعد ورود العديد من الشكاوى حول الاتجار بالمياه، وخاصة خلال الفترة الحالية حيث ترتفع درجات الحرارة وتزداد حاجة المواطنين للمياه، وهذا قد يدفع أشخاصاً كثيرين لاستغلال تلك الحاجة.

المصدر بيّن أن كل العبوات المضبوطة هي تلك المخصصة للفعاليات السياحية، متهماً بوجود منشآت تستجر المياه ومن ثم تقوم ببيعها في السوق السوداء، كما تفعل بمخصصاتها من مادة المحروقات، فمن الواضح أن إنتاج معامل تعبئة المياه في سورية لا يكفي السوق المحلية، مضيفاً: «إن ٧٠ بالمئة من الإنتاج يذهب للمنشآت السياحية و١٥ بالمئة للمؤسسة الاجتماعية العسكرية، و١٥ بالمئة لمؤسسة السورية للتجارة، ولم تعد وزارة حماية المستهلك هي المتحكم الوحيد في المياه بعد أن كانت عمليات التوزيع محصورة بشكل رئيس في مؤسسة السورية للتجارة».

ولأن الأمر يتعلق بالمنشآت السياحية، فقد سارعت وزارة السياحة بإصدار كتاب – حصلت «الوطن» على نسخة منه، موجه إلى اتحاد غرف السياحة للتعميم على كل المنشآت السياحية بمنع تداول وبيع عبوات المياه المعدنية المخصصة لها- التي تحتوي على الشعار الخاص بذلك- خارج المنشأة، كما يحظر استخدام العبوات العادية التي لا تحمل الشعار في المنشآت السياحية، وأكد الكتاب أن وزارة السياحة ستشدد الرقابة وتتخذ الإجراءات القانونية وفق أحكام القانون رقم ٢٢ لعام ٢٠٢٢ «مخالفة تعليمات الوزارة»، وهذه المخالفة قد تندرج أيضاً تحت نطاق عمل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وفق أحكام المرسوم رقم ٨ الخاص بحماية المستهلك.

ولدفع تلك الاتهامات، أكد مدير الجودة والرقابة السياحية في وزارة السياحة زياد البلخي، في تصريح لـ«الوطن» أن وزارة السياحة لم تضبط أي منشأة سياحية تستجر عبوات وتتاجر بها في مخالفة التاجر الذي يبيع تلك العبوات، إذ يجب تتبع المنشآت المصدرة لها لمخالفتها وفرض عقوبات شديدة عليها، لافتاً إلى أن اتحاد غرف السياحة تعاقد سابقاً مع الشركة العامة للصناعات الغذائية لتوفير عبوات المياه المعبأة لدى المعامل المرتبطة بها، لتأمين كل احتياج المنشآت السياحية من تلك المادة، وهذه العبوات توضع عليها لصاقة توضح أنها مخصصة لتقديمها في تلك المنشآت فقط، وذلك حتى لا يتم الاتجار بها خارجها.

ونوه البلخي إلى أن المنشآت السياحية أصبحت بحالة أفضل بعد هذا الاتفاق لكونها صارت قادرة على الحصول على كامل احتياجها من المياه من خلال العقود مع الوكلاء، وأن وزارة السياحة كلّفت لجان الضابطة العدلية والمشتركة في مديريات السياحة تدقيق كميات المياه المستجرة، وفيما إذا كانت تباع بالمنشآت السياحية.

«الوطن» تواصلت مع مدير الشركة العامة لتعبئة المياه في طرطوس علي يوسف، الذي أكد أنه لا يوجد أي تراجع بإنتاج معامل الشركة بل توجد زيادة مقارنة بالعام الماضي، وهذا الإنتاج يكفي احتياجات قنوات التسويق التي تتولى بدورها مهام التسويق للفنادق والمنشآت الخاصة بها، لافتاً إلى أنه لم يرد للشركة أي شكوى من قنوات التسويق بوجود نقص بالإنتاج.

وفي السياق، بيّن أن الشركة تسعى إلى توسيع خطوط إنتاجها، فهي قيد التوريد لخط إنتاج جديد لعمل مياه السن بطاقة إنتاج ٦٠٠٠ عبوة في الساعة، وسيتم تركيبه في شهر أيلول القادم، كما تم إجراء دراسة فنية لوحدة بقين بطاقة ٦٠٠٠ عبوة في الساعة وسيتم التعاقد عليه، وتتم دراسة ٥ و١٠ ليترات بوحدة السن، وخط آخر لإنتاج كاسات في الوحدة نفسها، وبصدد الإعلان عن مشروعات في القنيطرة بنبع الفوار.

وأكد يوسف أنه لم يطرأ أي تغيير على تسعيرة عبوات المياه، فالتسعيرة ما زالت تلك المعتمدة من تاريخ ٦ حزيران الماضي، حيث يصل سعر عبوة النصف ليتر للمستهلك إلى ٢٥٣٥ ليرة، وعبوة الليتر ونصف ليتر إلى ٣٨٣٥ ليرة، فيما بلغ سعر العبوة سعة ٥ ليترات إلى ١٠٧٤٢ ليرة، وسعة ١٠ ليترات إلى ١٣٤٥٦ ليرة، والكولر (المرتجع) سعة ١٨.٩ ليتراً إلى ١٣٧٠٤ ليرات، أما سعر الكاسة فقد بلغ ١١٥٥ ليرة، أما سعر الجعبة التي تتضمن ٦ عبوة سعة ليتر ونصف الليتر فقد وصل إلى ٢٣ ألف ليرة لمستهلك، وجعبة النصف ليتر التي تتضمن ١٢ عبوة فقد بلغ سعرها ٣٠.٤ ألف ليرة.

أما جمعية حماية المستهلك فكان لها رأي آخر، حيث رأى نائب رئيسها ماهر الأزعط أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أخطأت عندما حصرت بيع المياه المعدنية عن طريق البطاقة الذكية، إذ يجب السماح ببيع المياه في كل المنافذ والأكشاك وخاصة أنه توجد وفرة بالمياه، واصفاً ما يجري بأنه سوء بالإدارة لأن هذه الضوابط أدت إلى احتكار المادة ووجود فساد في بيعها، فمن غير المعقول أن تباع عبوة النصف ليتر بالأسواق بـ٦ آلاف ليرة على حين تسعيرتها الرسمية لا تتجاوز ٢٥٣٥ ليرة، مشيراً إلى أن الجمعية رفعت كتاباً لوزارة الصناعة منذ عامين لتوسيع قنوات تسويقها ولكن لم يلق ذلك آذاناً مصغية.

• البلخي: لم يصل إلى الآن أي بلاغ بوجود منشأة سياحية تستجر عبوات وتتاجر بها

• مدير شركة تعبئة المياه: إنتاجنا يكفي ويزيد ونسعى لتوسيع خطوط إنتاجنا

بسبب نقص السيولة وانخفاض الودائع

التوفير يخفض سقف قرض الدخل المحدود ٥٠ بالمئة والتسليف يراوح عند سقف ٥ ملايين ليرة

عبد الهادي شباط

رغم أن المبررات تختلف من بنك لآخر لكن الثابت أن هناك حالة تخفيض (انكماش نسبي) في منح القروض وخاصة للقروض الشخصية والدخل المحدود ومثال على ذلك خفض مصرف التوفير سقف القروض الشخصية بمعدل ٥٠ بالمئة ليصبح سقف القرض ٥ ملايين ليرة بدلاً من ١٠ ملايين ليرة بعد أن تم تعميم هذا السقف على فروع المصرف ونفاذ تطبيقه على قروض الدخل المحدود.

بينما لم ينفذ مصرف التسليف ما كان تحدث عنه برفع سقوف قروضه (الدخل المحدود) لتصبح ١٠ أو ٢٠ مليون ليرة بدلاً من ٥ ملايين ليرة والأمر نفسه يسحب على العقاري الذي مازال يمنح قرضاً شخصياً بسقف ١٠ ملايين ليرة في حين لم يعدل سقوف قروضه السكنية رغم معدلات التضخم العالية التي حصلت خلال الفترة الماضية ولم تعد سقوف هذه القروض (السكنية- شراء- ترميم- إعساء.. إلخ) مجدية ولا تحقق الغاية منها.

بينما في التجاري السوري هناك توجه لتنويع محفظة الإقراض بما يتوافق مع القرار ٢٠٤ الذي صدر مع منتصف العام الماضي حيث طلب المركزي تخصيص ٧٥ بالمئة من المحفظة للقروض والتمويلات الإنتاجية، في وقت مازال العديد من البنوك الخاصة يعمل بعقلية الانتقاء في منح القروض.

معاون مدير عام التسليف الشعبي عدنان حسن أكد لـ«الوطن» أن سبب مصرف التسليف الشعبي هو نقص السيولة والأموال القابلة للإقراض والتي سببها تراجع معدل الإيداع في المصرف وأن معظم الودائع لدى المصرف هي ودائع لجهات عامة على شكل حسابات جارية، مضيفاً: وحالياً لا نية لرفع سقوف قروض التسليف وخاصة الدخل المحدود ما لم يحدث تغير في معدلات السيولة لدى المصرف رغم حالة الطلب العالية على القرض الشخصي (الدخل المحدود)، لافتاً إلى وجود حالة ضغط على الفروع لجهة طلب القروض وبعض الفروع يحتاج لنحو شهرين حتى يتمكن من تلبية الطلبات المقدمة لديه.

قصوعة لـ«الوطن»: التضخم يدفع للادخار خارج البنوك وتوظيف الأموال في مطارح أخرى

الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور رغيد قصوعة بين في تصريح لـ«الوطن» أن العديد من العوامل تسهم في تراجع عمليات الإقراض في البنوك ومنها نقص السيولة التي ترتبط بسعر الفائدة على الودائع ومعدلات التضخم وبعض الإجراءات النقدية مثل تقييد السحوبات (سقوف السحب اليومي- نقل الأموال.. إلخ) وكلها تدفع الأشخاص للادخار خارج المصارف حيث عادة ومع حالات التضخم المتسارع يصبح إيداع الأموال في البنوك غير مجد وغير محفز بل يدفع إلى سحب المدخرات من البنوك وتوظيفها في مطارح أخرى أكثر جدوى كما تسهم سياسة توسيع قاعدة الإقراض وتنويع المحفظة بإعادة تركز منح القروض في بعض القطاعات.

بينما يرى بعض الاقتصاديين أن منح التمويل والإقراض في القطاع المصرفي جزء من الحالة العامة التي يعاني منها الاقتصاد السوري وخاصة الركود وانخفاض حركة الأنشطة الاقتصادية في وقت يرى البعض الآخر أن المصارف لم تتمكن أو ترغب في لعب دور فاعل ومؤثر في دفع النشاط الاقتصادي.

استهلاك دمشق من لحوم الأغنام يومياً ٢٠ طن

معظم اللحوم تذهب للمطاعم بينما استهلاك المواطن ينخفض

رامز محفوظ

كشف رئيس جمعية اللحامين محمد يحيى الخن عن انخفاض في أسعار اللحوم الحمراء في الأسواق مؤخراً.

وبين الخن أن سعر كيلو الغنم الحي انخفض إلى ٧٢ ألف ليرة بعد أن وصل سعره لحدود ٨٥ ألف ليرة خلال فترة عيد الأضحى الماضي كما انخفض سعر كيلو الغنم الحي ذي الوزن الثقيل الذي يتجاوز وزنه ٦٠ كيلوغراماً إلى أكثر من ٧٠ ألف ليرة بعد أن كان يباع بسعر ٨٢ ألف ليرة.

وأعاد رئيس الجمعية السبب إلى لزيادة العرض في السوق بعد انخفاض عدد الأضاحي خلال عيد الأضحى الماضي قياساً للسنوات الماضية خلافاً للتوقعات.

وأشار الخن إلى أن عدد الذبائح اليومية من الأغنام والعجول في دمشق ازداد مؤخراً حيث كان عدد الذبائح من الخراف وسطياً قبل العيد بحدود ٥٠٠ رأس بشكل يومي، أما اليوم فيتجاوز عدد الذبائح اليومية ٧٠٠ رأس (ما يعادل حوالي ٢٠ طن) كما كان عدد الذبائح من العجول يومياً بحدود ٣٥ رأساً ووصل اليوم لحدود ٦٠ رأس عجل يومياً، معيداً ذلك إلى زيادة استجرار المطاعم لكميات كبيرة من اللحوم المذبوحة خلال الموسم السياحي الحالي، لافتاً إلى أن استجرار اللحامين يعتبر قليلاً نتيجة انخفاض المشتريات من المواطنين.

وقال: اللافت خلال العام الحالي أن الطلب على لحم العجل ازداد بنسبة ١٠٠ بالمئة خلال هذه الفترة قياساً للفترة نفسها من العام الماضي وذلك نتيجة لانخفاض سعره قياساً لسعر لحم الغنم.

وأشار الخن إلى اللحام لم يخفض سعره بالشكل المطلوب وبنسبة توازي انخفاض سعر الغنم الحي إذ إن سعر مبيعه في المناطق الشعبية التي تستهلك اللحوم ذات النسبة العالية من الدهن انخفض بنسبة تعتبر مقبولة لأن هذه المناطق تستجر كميات جيدة من هذه النوعية من اللحوم لانخفاض أسعارها، في حين أن سعر مبيعه في المناطق الراقية التي يستهلك معظم قاطنيها هبرة من دون دهنة انخفض السعر بنسبة ضئيلة، ونتيجة لذلك أصبح اللحام يشعر بأنه يحقق أرباحاً رغم انخفاض مبيعاته اليومية على عكس الفترات السابقة التي كانت نسبة أرباحه قليلة جداً مع ارتفاع السعر ولا يستطيع من خلالها تغطية مصاريفه.

وعن أسعار اللحوم المذبوحة بين الخن أن كيلو الغنم المذبوح نسبة الدهن فيه ٥٠ بالمئة يباع اليوم في السوق بسعر ١٧٠ ألف ليرة وكيلو الغنم ذو نسبة الدهن ٢٥ بالمئة يباع بسعر ٢١٠ آلاف ليرة وكيلو الهبرة من دون أي نسبة دهن يباع بسعر ٢٨٠ ألفاً، في حين أن سعر كيلو العجل أو البقر الحي والمذبوح بقي ثابتاً منذ عيد الأضحى ولم يتغير ويباع اليوم كيلو الحي بسعر ٦٥ ألف ليرة وكيلو المسوف بسعر ١٥٠ ألفاً وكيلو الهبرة بـ٢٠٠ ألف ليرة، لافتاً إلى أنه منذ قبل شهر رمضان الماضي بحدود ١٥ يوماً لم تصدر أي نشرة تموينية لأسعار اللحوم الحمراء.

وأشار إلى أن نسبة الذبائح من الأبقار غالباً تكون اكبر من نسبة الذبائح من العجول والسبب أن أسعار شرائها أرخص من العجول وأعدادها أكبر.

وحول تأثير موجة الحر أوضح رئيس جمعية اللحامين أن موجة الحر الحالية تؤثر حتماً في الأغنام، وفي حال لم يكن لدى المربي القدرة على تأمين الجو المناسب والمتطلبات اللازمة للحفاظ على حياتهم من الممكن أن يكون هناك حالات نفوق بين القطعان، لذا فإن المربي يعمل على تخفيض السعر حالياً من أجل زيادة مبيعاته خوفاً من موجة الحر التي تعتبر من العوامل التي أدت لانخفاض سعر اللحوم حالياً.